أبعاد
للدراسات الإستراتيجية

دراسة

سيناريوهات الصراع على الطاقة شرقيّ المتوسط
من منظور نظرية الألعاب

خالد تركاوي
باحث في الشأن الاقتصادي

آب / أغسطس 2021
www.dimensionscenter.net

أبعاد
للدراسات الإستراتيجية

مركز تفكير يُعنى بدراسة شؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويُقدّم للقارئ العربي رؤية موضوعية لشؤون المنطقة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
ويسعى المركز إلى تقديم محتوى يخاطب المختصين والمهتمين، بلغة بعيدة عن لغة الخبراء والفنيين والأكاديميين، وبتكثيف يتناسب مع متطلبات العصر الحديث، وما يستلزمه من إيجاز يُلبي احتياجات الباحثين والقراء.

https://dimensionscenter.net/

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز أبعاد للدراسات الاستراتيجية ©2021

info@dimensionscenter.net

مُقدّمة

مع مطلع القرن الحالي أشارت تقارير صادرة عن الهيئة الأمريكية للمسح الجيولوجي بوجود كميات كبيرة من الغاز في البحر المتوسط [1]، وهي منطقة تمر بها معظم إمدادات النفط والغاز نحو أوروبا، أي أن الأهمية المتعلقة بالإمداد أضيف لها أهمية أخرى تتعلق بمكامن للثروة الطبيعية.

المنطقة بالأصل تضمّ دولاً متصارِعة ونزاعات وعدم استقرار حتى داخل هذه الدول، فثورات الربيعَ العربي التي أضافت بُعداً جديداً لصراعات المنطقة والتوترات، سواء "العربية – الإسرائيلية" أو "الإيرانية – الخليجية" التي امتدت لبعض الدول على ساحل البحر المتوسط، إضافة إلى الخلافات بين تركيا وقبرص.

وهكذا فإن التدخل الدولي في منطقة الشرق الأوسط عموماً ومنطقة البحر المتوسط خصوصاً أضيف له سبب آخر وبُعد جديد يتعلق بالطاقة. وبدا أن الموارد المكتشفة في البحر المتوسط لن تكون محض نعمة على دولها، إذ قد تحمل على الأرجح الكثير من النِّقَم قبل الاستفادة منها.

في هذه الأثناء كانت أهمية الغاز الطبيعي -الذي تشير الدراسات إلى توافُره بكميات كبيرة في المتوسط- تتنامى كمصدر نظيف ورخيص نسبياً للطاقة، وكان لوجود دول كبرى في الحجم والاستهلاك دور في تركيز هذا الصراع دفاعاً عن أمن الطاقة، فتركيا ومصر دولتان مستهلكتان للطاقة بشكل كبير، إذ إن 100 مليون مصري وما يزيد عن 80 مليون تركي ينيرون منازلهم ويشعلون مدافئهم كل يوم بمصادر طاقة مرتفعة الثمن تأتي من الأسواق العالمية وتستخدم كأداة للضغط عليهما من أجل التأثير في بعض السياسات أحياناً.

أما إسرائيل ككيان حديث نسبياً في المنطقة فقد رأت أن الاكتشافات الجديدة ستعزز من فرص تعاوُنها وأهميتها بالنسبة لدول المنطقة وبقية دول العالم، في ظل خلافات وصراعات دائرة في كل من سورية، ولبنان، وليبيا، وتونس، إلى جانب ضبابية في وضع مصر التي شهدت انقلاباً عسكرياً عام 2013.

هكذا بدا أن منطقة شرق المتوسط والدول المجاورة لها لن تكون مسرحاً لأحداث تمر عليها بشكل عادي، بل ستتعاظم هذه الأحداث لتبلغ مرحلة الصراعات وربما الحروب.

(1) صدر تقرير عام 2004 يتحدث عن كميات محتملة غربي البحر المتوسط: https://pubs.er.usgs.gov/publication/b2204A
كذلك صدر من نفس الهيئة تقرير آخر في 2010 يتحدث عن تقييم الكميات المحتملة شرقيّ المتوسط:
https://pubs.usgs.gov/fs/3014/2010/pdf/FS3014-10.pdf

أولاً: خارطة موارد وإمدادات الطاقة في منطقة البحر المتوسط

تتداخل خارطة الموارد في البحر المتوسط بشكل كبير نتيجة لعدم وجود خرائط بحرية واضحة ومُقرّة من قِبل الدول المطلة عليه وكذلك من قِبل المؤسسات الدولية، ونلاحظ أن الخلاف يأتي ليس فقط في شرق المتوسط ولكن كذلك في العُمق قُبالة السواحل الليبية المشتركة مع مصر.

فوجهة نظر تركيا حول منطقة نفوذها التي تشمل حدودها البحرية أو ما تسميه بالوطن الأزرق والحدود الخاصة بقبرص التركية تختلف عن وجهة نظر اليونان وقبرص.

كما أن جولات ترسيم الحدود البحرية بين إسرائيل ولبنان لم تنجح للتوصل لاتفاق، حيث إن الخلافات ما تزال قائمة وهناك وجهات نظر مختلفة لكل من الطرفين، إضافة لوجهة نظر أطراف راعية للحل يبدو أنها لم تعجب طرفَي التفاوض (2). كما أن الحديث عن ترسيم الحدود بين كل من لبنان وسورية وفلسطين لا يزال غير محسوم بعد، كذلك ترسيم الحدود بين سورية وبقية الأطراف كتركيا وقبرص وإسرائيل.

ورغم أنه من المتوقع أن هذا قد يكون محل نقاش غير مُعلَن وعَبْر جولات سرية إلا أن النتائج يبدو أنها لم تُحسم بعد مما يعقد المسائل قليلاً، خاصة أن التوافقات التي تحصل هي توافقات ثنائية قد لا يوافق عليها بقية الأطراف كما هو الحال في الاتفاق الذي عُقد بين تركيا وليبيا، والذي تضع عليه اليونان تحفظات كبيرة ويدعمها بعض الدول الأوروبية في ذلك.

رغم وجود هذه الخلافات، فإن هناك حقولاً بدأت الإنتاج فعلياً على السواحل المصرية - الإسرائيلية وكذلك اليونانية، كما أن أعمال التنقيب من قِبل دول أخرى أبرزها تركيا تجري فعلياً على أرض الواقع.

ويُعتقد أن الموارد الموجودة في شرق المتوسط بحسب هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية ومعهد أوكسفورد للطاقة تتركز في سواحل إسرائيل ومصر ولبنان وكذلك اليونان وقبرص، وبدرجة أقل بكثير في السواحل السورية.

هناك مسألة أخرى تتعلق بإمدادات الطاقة وليس فقط بالموارد ومواطنها، حيث إن مسألة التوريد والصراع عليها مسألة لا تقل أهمية عن الموارد نفسها، فتركيا ترغب في أن تحافظ على موقعها في قضايا إمداد الطاقة العالمية، وتخشى أن يكون هناك تجاهُل لدورها في أي تحالُفات وتوافُقات أخرى حول الطاقة.

(2) تساؤلات تعود للواجهة بعد بَدْء مفاوضات ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل، "الجزيرة نت"، 2021/5/4:
https://bit.ly/3qUslEt

الشكل رقم (1)

المناطق البحرية التركية-اليونانية في المتوسط
اليونان
تركيا
الجرف القاري التركي
حسب رؤية أنقرة
حدود المنطقة الإقتصادية الخالصة
حسب رؤية أثينا
منطقة متنازع عليها
بين قبرص وجمهورية شمال قبرص
غير المعترف بها
جزيرة رودس
المنطقة الإقتصادية الخالصة
التي تطالب بها كل من قبرص وتركيا
مشروع خطوط نقل الغاز
شرق المتوسط
سوريا
قبرص
سفينة
التنقيب
بربروس خير
الدين باشا
سفينة التنقيب التركية
"عروج ريس"
سفينة الحفر التركية "باروز"
لبنان
البحر الأبيض المتوسط
المنطقة الإقتصادية الخالصة
المتفق عليها بين
تركيا وليبيا
المنطقة الإقتصادية الخالصة
المتفق عليها بين
اليونان ومصر
فلسطين
الأردن
ليبيا
مصر
مفاتيح الرموز
مناطق تنقيب مرخص لها من قبل قبرص
مناطق تنقيب غير مرخص لها من قبل قبرص
حقول غاز
المناطق الإقتصادية الخالصة

ثانياً: الأطراف الرئيسية المنخرطة في الصراع ومصالحها

يمكن تقسيم الفاعلين الإقليميين في الصراع حول الطاقة في البحر المتوسط إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي:

1- حلف إسرائيل ومصر واليونان وقبرص ، وهي دول تحالفت في إطار "منتدى غاز شرق المتوسط" وشاركت معها كل من الأردن وإيطاليا، ما يعزز دعائم هذا الحلف ويجعله ذا أبعاد سياسية إضافة لأبعاده الاقتصادية.

2- تركيا وحلفاؤها، حيث وقّعت تركيا اتفاقية مع الحكومة الليبية كما ترتبط بحلف وثيق ومصيري مع قبرص التركية.

3- لبنان وسورية وفلسطين، وهي دول منشغلة بأزماتها الداخلية، وإن كانت روسيا هي من ينافح عن حصة سورية لمصالح روسية اقتصادية خاصة، وكذلك لوجود قواعد لها في السواحل السورية.

يُضاف إلى هؤلاء كل من الاتحاد الأوروبي وروسيا والولايات المتحدة كفاعلين رئيسيين في الملف، ولكنهم غالباً ما يتدخلون لصالح واحد من الأحلاف أعلاه، حيث يدعم الاتحاد الأوروبي مصالح الحلف الأول، وتدعم روسيا مصالحها الخاصة بالارتكاز إلى اتفاقها مع حكومة النظام السوري، وتسعى الولايات المتحدة لإدارة مجمل الملف على أساس منع روسيا من التوسع وكذلك دعم مصالح حلفائها في الحلف الأول.
هكذا نستطيع أن نمثل الأطراف الرئيسية المنخرطة في الصراع ومصالحها والتحديات التي تواجه توسّع نفوذها وَفْق الشكل رقم (2).

الشكل رقم (2)

الدول الفاعلة في شرقيّ المتوسط ومصالحها الرئيسية والتحديات التي تواجه توسُّع نفوذها

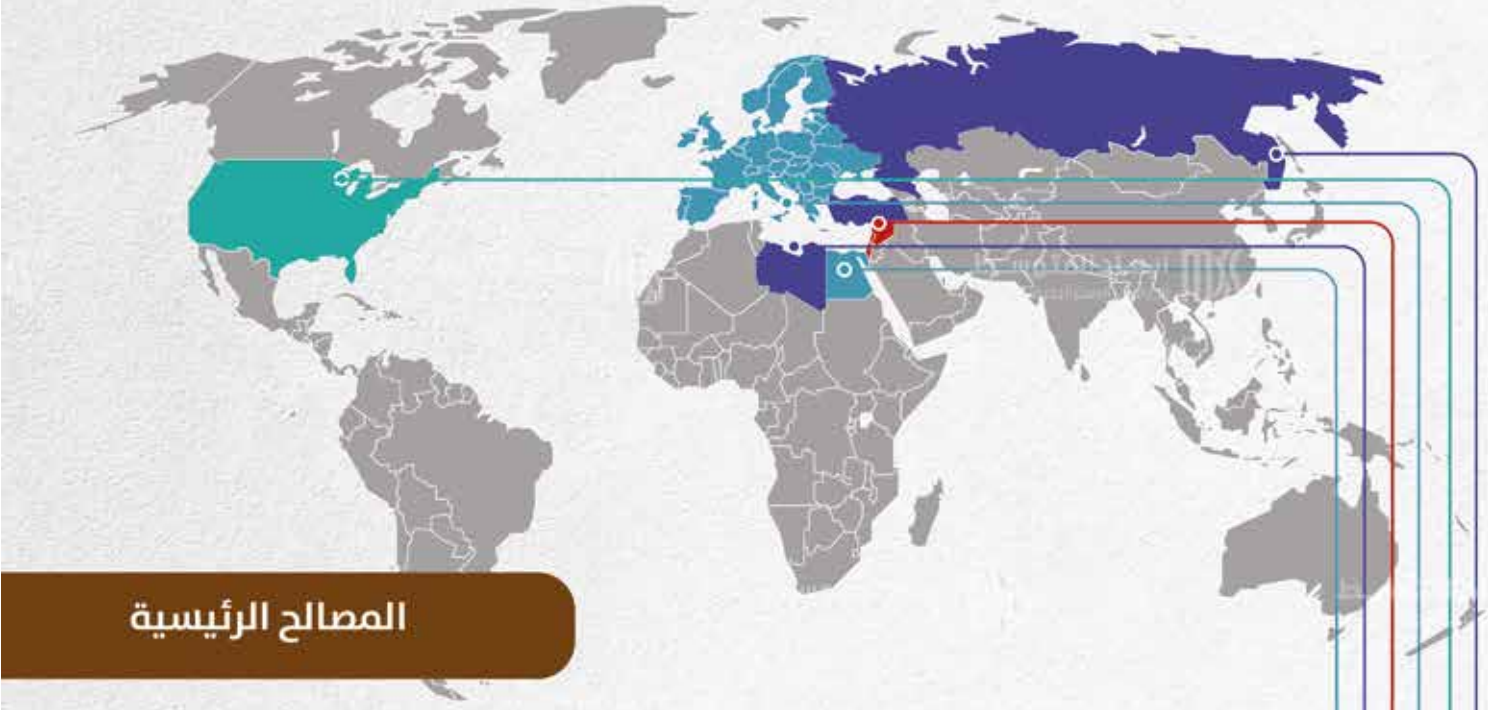

المصالح الرئيسية

المحور الأول: منتدى غاز شرق المتوسط

إسرائيل	-ضمان تحولها إلى دولة مصدرة للطاقة -إقامة شراكة مع دول المنطقة قوامها الطاقة لتعزيز وجودها
مصر	ضمان تحولها إلى دولة مصدرة للطاقة والاستثمار فيها
قبرص	استثمار أكبر حصة ممكنة من موارد الطاقة
اليونان	استثمار أكبر حصة ممكنة من موارد الطاقة

المحور الثاني: تركيا وحلفاؤها

تركيا	-ضمان اكتساب حصة من الطاقة في المتوسط -أن تكون ممراً رئيسياً للطاقة نحو أوروبا
ليبيا	استثمار جزء من مواردها في البحر لتضاف لمواردها البرية
قبرص التركية	-ضمان حصة في الطاقة على أساس دولتين أو كيانين في الجزيرة -دعم حق تركيا في التنقيب عن الغاز والنفط

www.dimensionscenter.net

المحور الثالث: الدول ذات المشاكل الداخلية

لبنان	الخروج من أزمتها عبر استثمار موارد الطاقة البحرية
سورية	استثمار جزء من الموارد لتعويض النقص المالي الحادّ
فلسطين	تحصيل جزء من موارد الدولة الفلسطينية المسيطَر عليها من قِبل إسرائيل

الاتحاد الأوروبي

-احتياج كبير للموارد الموجودة في البحر المتوسط.
-تقليل الاعتماد على روسيا في مجال الغاز

الولايات المتحدة

-ضمان أمن الطاقة الخاص بها
-التحكم بالممرات البحرية
-إضعاف استفادة المنافسين من الطاقة المتوفرة في المنطقة
-إدارة الملف
-تمكين شركاتها من الاستثمار في المنطقة

روسيا

-استثمار الاحتياطيات السورية من الطاقة
-التحكم بتوريد الطاقة بما يضمن حصتها في الأسواق الأوروبية

الدول الفاعلة في شرقيّ المتوسط ومصالحها الرئيسية والتحديات التي تواجه توسُّع نفوذها

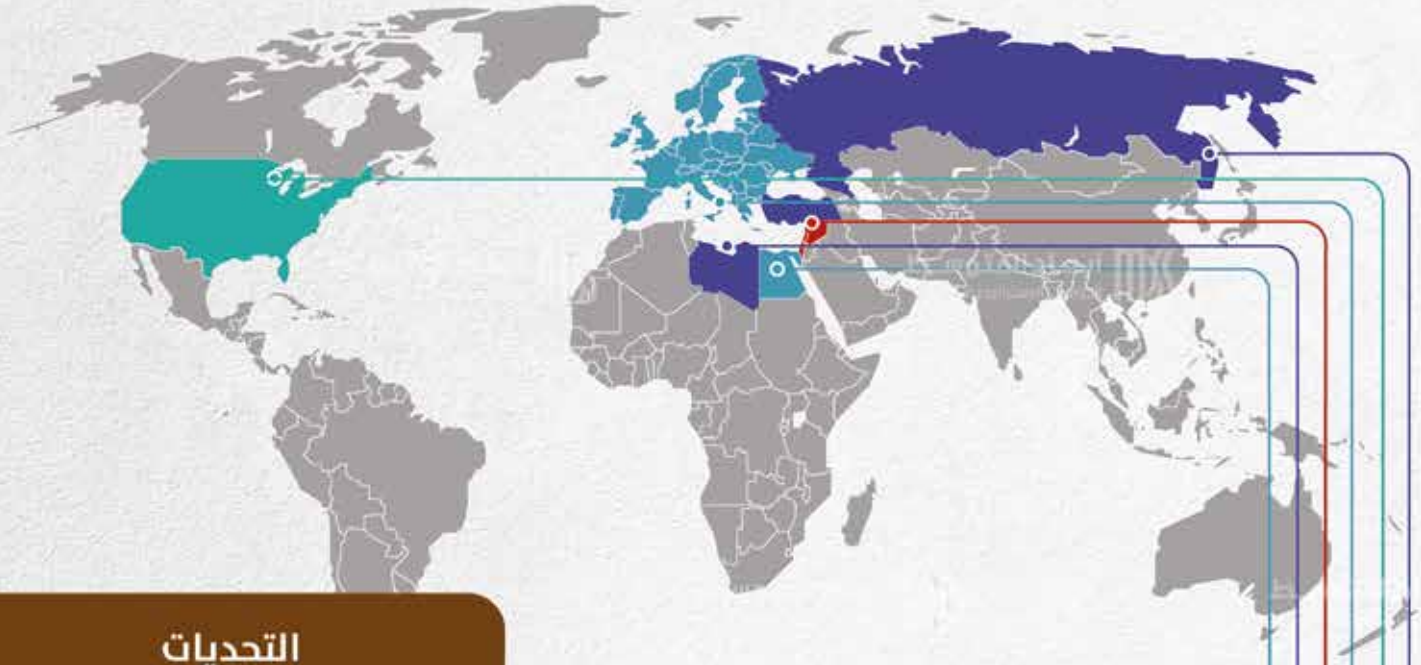

التحديات

المحور الأول: منتدى غاز شرق المتوسط

إسرائيل	ترسيم الحدود مع كل من سورية ولبنان وحصول السلطة الفلسطينية على حصتها بحيث ستكون على حساب الحصة الإسرائيلية
مصر	-تعاظم الدور التركي في المتوسط -ترتيبات إسرائيل التي تعدت الحدود المصرية للسيطرة على الغاز -انشغالها بملف مياه نهر النيل
قبرص	ضعف القدرات العسكرية والسياسية
اليونان	ضعف القدرات العسكرية والسياسية

المحور الثاني: تركيا وحلفاؤها

تركيا	اتفاقات ثنائية تمت بدون موافقتها
ليبيا	النزاعات الداخلية والتوترات العسكرية والسياسية على أراضيها
قبرص التركية	ضعف القدرات العسكرية والسياسية

www.dimensionscenter.net

المحور الثالث: الدول ذات المشاكل الداخلية

لبنان	أزمة مالية ونزاعات داخلية تجعلها ضعيفة في التفاوض
سورية	-أزمة داخلية تصعب من قدراتها على الاستثمار -احتمالية سيطرة روسيا على كامل الموارد لاسترجاع ما أنفقته للدفاع عن النظام
فلسطين	- الصراع الفلسطيني الداخلي -ضعف الإمكانيات التقنية

الاتحاد الأوروبي

-الصراعات الموجودة في المنطقة
-تمدد روسيا في البحر المتوسط

الولايات المتحدة

-النفوذ الصيني والروسي الممتد في الشرق الأوسط
-حاجتها إلى النفط والغاز بشكل دائم رغم الإنتاج المرتفع داخلياً

روسيا

-قانون قيصر والعقوبات الأمريكية
-الخطوات الاستباقية الأوربية والأمريكية في الاستثمار

الدول الفاعلة في شرقيّ المتوسط ومصالحها الرئيسية والتحديات التي تواجه توسُّع نفوذها

مستقبل النفوذ في المتوسط

المحور الأول: منتدى غاز شرق المتوسط

إسرائيل	- ضمان أمنها من خلال تشابك المصالح الاقتصادية مع دول أخرى. -انخراط رسمي أكبر في مستقبل القرار الاقتصادي لمجمل المنطقة
مصر	-استثمار حقولها بشكل أمثل -إنشاء رافعة سياسية من خلال الطاقة -احتمالية الاتفاق مع تركيا كونها تؤمن لها نفوذاً أكبر
قبرص	استثمار جزء كبير من موارد الطاقة في البحر
اليونان	استثمار جزء كبير من موارد الطاقة في البحر

المحور الثاني: تركيا وحلفاؤها

تركيا	-القبول بحصة من موارد الطاقة في البحر -السيطرة على ممر الطاقة القادم من البحر ليمر عبر مناطق نفوذها
ليبيا	استثمار جزء من موارد الطاقة
قبرص التركية	اقتسام الموارد مع قبرص اليونانية

www.dimensionscenter.net

المحور الثالث: الدول ذات المشاكل الداخلية

لبنان	الحصول على جزء من موارد الطاقة
سورية	الحصول على جزء من موارد الطاقة
فلسطين	الحصول على جزء من موارد الطاقة

الاتحاد الأوروبي

-دعم نفوذ مصر وإسرائيل وقبرص في البحر المتوسط
-ضمان استثماراتها في الحقول المكتشفة
-تعزيز موارد الإمداد ودعم استقرارها

الولايات المتحدة

-إضعاف نفوذ القوى العالمية في البحر المتوسط
-تقوية نفوذ الحلفاء في المنطقة

روسيا

-البقاء طويل الأمد في الساحل السوري
-رعاية عمليات تفاوض بين سورية وبعض الدول لصالحها

ثالثاً: لعبة التفاوض وخيارات الفاعلين

لا تفضل هذه الدول أن تلعب لعبة التنافس في منطقة البحر المتوسط بشكل منفرد، بل تسعى لتعزيز مكاسبها عن طريق بناء تحالفات وتكتلات ترفع من قدرتها على إجراء عمليات تفاوُض مع الآخرين. وتمثل الائتلافات التي ستُعقد ومن سيحصل على المكسب من عملية الصراع المذكورة محوراً رئيسياً في تحليل الصراع الحالي والنفوذ المستقبلي.

وبالتالي نلاحظ أن صراع النفوذ الرئيس على مصادر الطاقة يتركز حالياً بين الطرف الأول والثاني ويمكن للعبة مفترضة أساسها التفاوض أن تعظم مكاسب الطرفين وهما يدركان هذا بكل تأكيد (انظر الشكل رقم 3).

الشكل رقم (3)

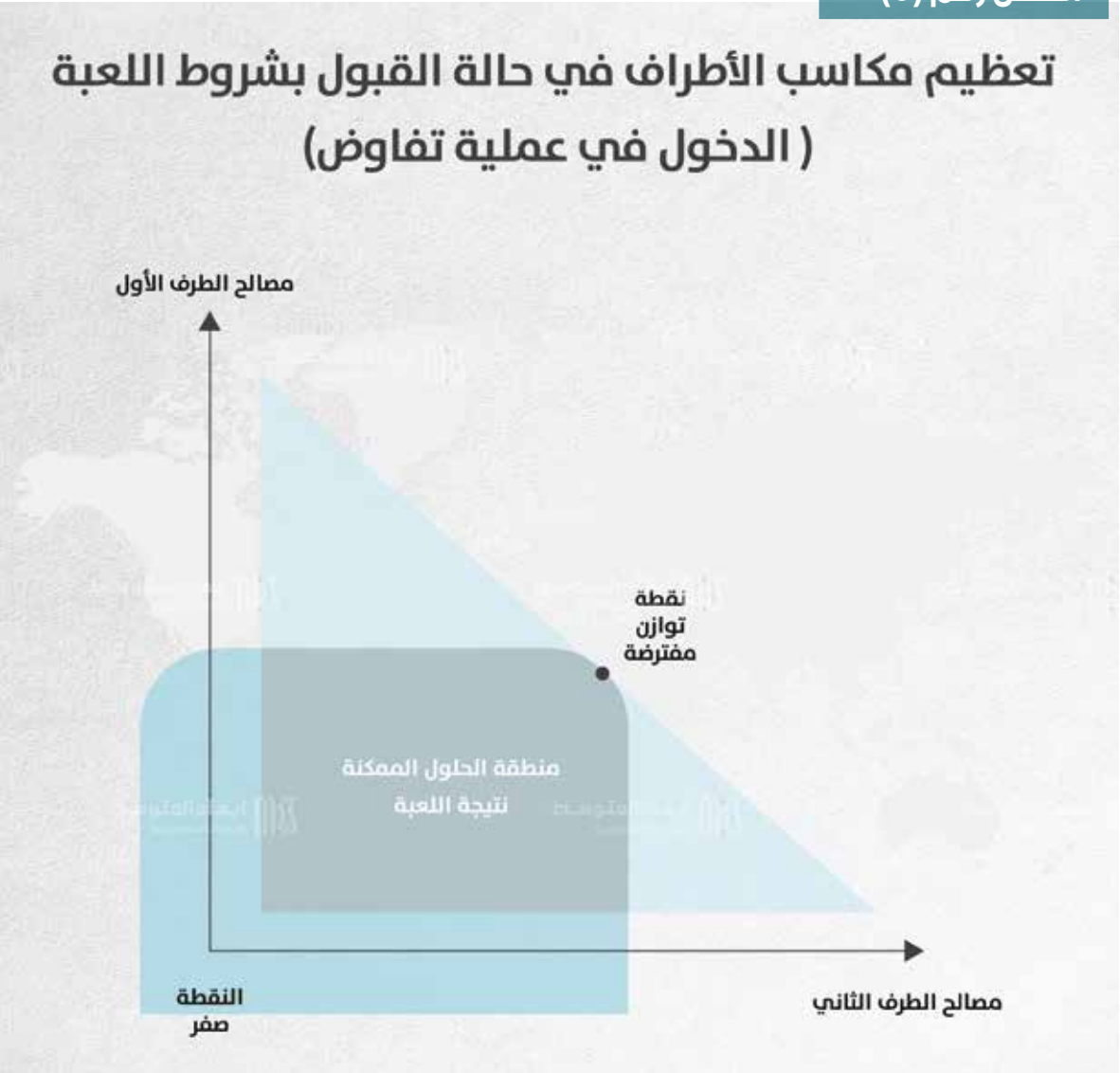

من الملاحظ أنه بدون (اللعبة التي يمثلها المثلث في الشكل رقم 2) الذي يحدد خيارات الطرفين فإن مساحة المصالح والنتائج المترتبة عليها قد تكون أي نقطة في المربع الموجود لدينا في الشكل نفسه، فقد تكون النتائج صفرية أو حتى سالبة لأي من الأطراف أو لكل منهم. ففي حالة الحرب من الممكن أن تلحق جميعَ الأطرافِ خسائرُ، ولكن تفاوُضاً عقلانياً محتملاً سينشئ منطقة على غرار المثلث المرسوم أعلاه مما يجعل مساحة التفاوض أكثر تحديداً لتميل لصالح أي طرف من الطرفين أو تحقق توازُناً محتملاً عند نقطة التوازن المفترضة.
وهنا نستطيع أن نتوقع عملية تفاوضية تؤدي إلى توازُن من نوع ما على أساس ما يعرف بتوازُن "ناش"، نسبة لعالِم الاقتصاد الشهير الحاصل على جائزة "نوبل"، وهذا التوازُن يقوم على:

- في حالة عدم التفاوض ستتجه الدول لتصعيد محتمل قد يهدد بالحرب، وستجعل مكاسب أحد أو كِلا الطرفين صفرية أو أقل من الصفر، حيث ستعطل الحرب الكثير من الموارد المحتملة والفرص الراهنة المتاحة للاقتصاد الوطني لكل من دول الاشتباك.
- الاحتمال السابق تُعزِّزه رغبة قبرص واليونان بالاستثمار دون اتفاق مع تركيا، ومن جهة أخرى إصرار تركيا على منع عمليات التنقيب واستمرارها هي نفسها في تنقيب وسَبْر البحار دون التوافق مع بقية الأطراف، وقد صعّدت تركيا من الوضع حفاظاً على أمنها القومي، وأطلقت على المنطقة المائية اسم الوطن الأزرق كناية عن أنها لا تنفصل عن تركيا ولا تقل أهمية عنها.
- تعد الظروف الداخلية لدول الطرفين أبعد ما تكون عن رغبتها بالانخراط في أعمال عسكرية واسعة أو حرب محتملة، حيث إن الحرب قد تكون نتائجها سلبية على الطرفين لذا فإن احتمالات الحرب ضعيفة للغاية رغم أن المشهد يوحي أحياناً بذلك.
- تدرك الدول من ناحية أخرى أن التفاوض المحتمل بين الطرفين سيجعل المصالح تنحصر في المثلث المرسوم في الشكل، أي أنه ممكن لتركيا أن تحصل على بعض المكاسب، كالممرات المتعلقة بالطاقة أو حصة من حقول الطاقة أو كِليهما معاً، كما يمكن لإسرائيل ومصر واليونان وقبرص أن تحصل على حصة جيدة من الطاقة مع بعض التنازلات لصالح تركيا لتضمن عدم اشتعال حرب وتعطُّل كل الموارد أو حتى خسارة أكبر من موارد الطاقة، وهو ما يضمن حالة من التوازن.
- هناك احتمال لاختلال هذا التوازن يتمثل في السؤال الآتي: ماذا عن مصر وهل يمكن أن تخرج من الحلف الحالي لصالح اتفاق أفضل مع تركيا يضمن لها مصالحها؟ حيث إن اتفاقاً مع تركيا سيجعلها تحقق مكاسب أكبر من التي تحصل عليها في إطار حلفها الحالي، وهذا ينطبق كذلك على إسرائيل واليونان وقبرص.
ولكن هذا الاحتمال ضعيف، لكون مصر تعرف أن خروجها من الحلف يعني خسارتها للزبائن المحتملين في دول أوروبا، والذين تحتاجهم بشدة لتصريف إنتاجها، كما أن علاقتها مع إسرائيل ستضغط عليها للبقاء في نفس الجبهة.

- وماذا عن تدخُّل روسيا للإخلال بهذا التوازن؟ روسيا لن تكون قادرة على تغيير قواعد اللعبة، وذلك لأن تدخُّلها لتثقيل دور أحد الأطراف أو الإخلال بالتوازن سيجعل الولايات المتحدة تتدخل، مما يعيد اللعبة إلى نقطة الصفر ليبدأ اللعب من جديد.
- ماذا عن بقية الأطراف خارج طرفَي التفاوض: يتوقع أن كلاً من لبنان وسورية وفلسطين لن يكونوا جزءاً في أي عملية تَفاوُضية كبيرة في الوقت الراهن، ولكن ربما في إطار ثنائي من أجل ترسيم الحدود البحرية فيما بينهم أو مع الدول المجاورة لهم، حيث لا مصلحة للدول المجاورة أن تعطيهم ما يريدون ما دامت تستطيع العمل بشكل منفرد بالتنقيب عن الطاقة على حسابهم. في مرحلة لاحقة أكثر استقراراً ربما تتحول هذه الأطراف لكتلة تفاوُض بقية الأطراف على حصتها في الطاقة ولكن دون الإخلال باتفاقات اللاعبين الحاليين.

إن وضعاً على هذا النحو سيجعل من اللاعبين يسلمون بالنتائج التفاوضية حتى لو لم يكونوا متعاونين مع الآخرين أو لم يجرِ بينهم اتفاق حقيقي، إذ إن مجاراة اللعبة تفرض الخروج بسيناريو من هذا الوضع يسلم به جميع الأطراف.

الشكل رقم (4)

سيناريوهات اللُّعبة على أساس القبول بالتفاوُض أو لا
تركيا وحلفاؤها
(لا)
(نعم)
استمرار تركيا في عمليات التنقيب
تعزيز وجودها العسكري في المياه
احتمالية فرض عقوبات اقتصادية من الاتحاد الأوروبي على تركيا
إضعاف فرص التوصل لاتفاق بشأن قبرص التركية
منتدى الغاز (نعم)
دعم فرص السلام بين الجانبين
حصول الطرفين على حصص مُرْضية
وجود عسكري أقل لكلا الطرفين في البحر
احتمال توافُق مستقبلي على قضايا سياسية بنفس الطريقة (موضوع قبرص التركية مثلاً)
تقوية العلاقات التركية الأوروبية
استمرار الحشد العسكري لكلا الطرفين
احتمال نشوب حرب
احتمال تعطُّل عمليات الإنتاج
منتدى الغاز (لا)
استمرار عمليات الحفر والتنقيب من قِبل إسرائيل ومصر واليونان وقبرص بدون تركيا
اعتراض تركيا لسفن التنقيب والاستكشاف
احتمال بحث تركيا عن شركاء من الدول المحايدة لضمان توسيع حلفها
تكثيف الوجود العسكري في مياه المتوسط

هكذا نستطيع أن نمثل نتائج اللعبة بين الأطراف وَفْق الشكل رقم (5).

الشكل رقم (5)

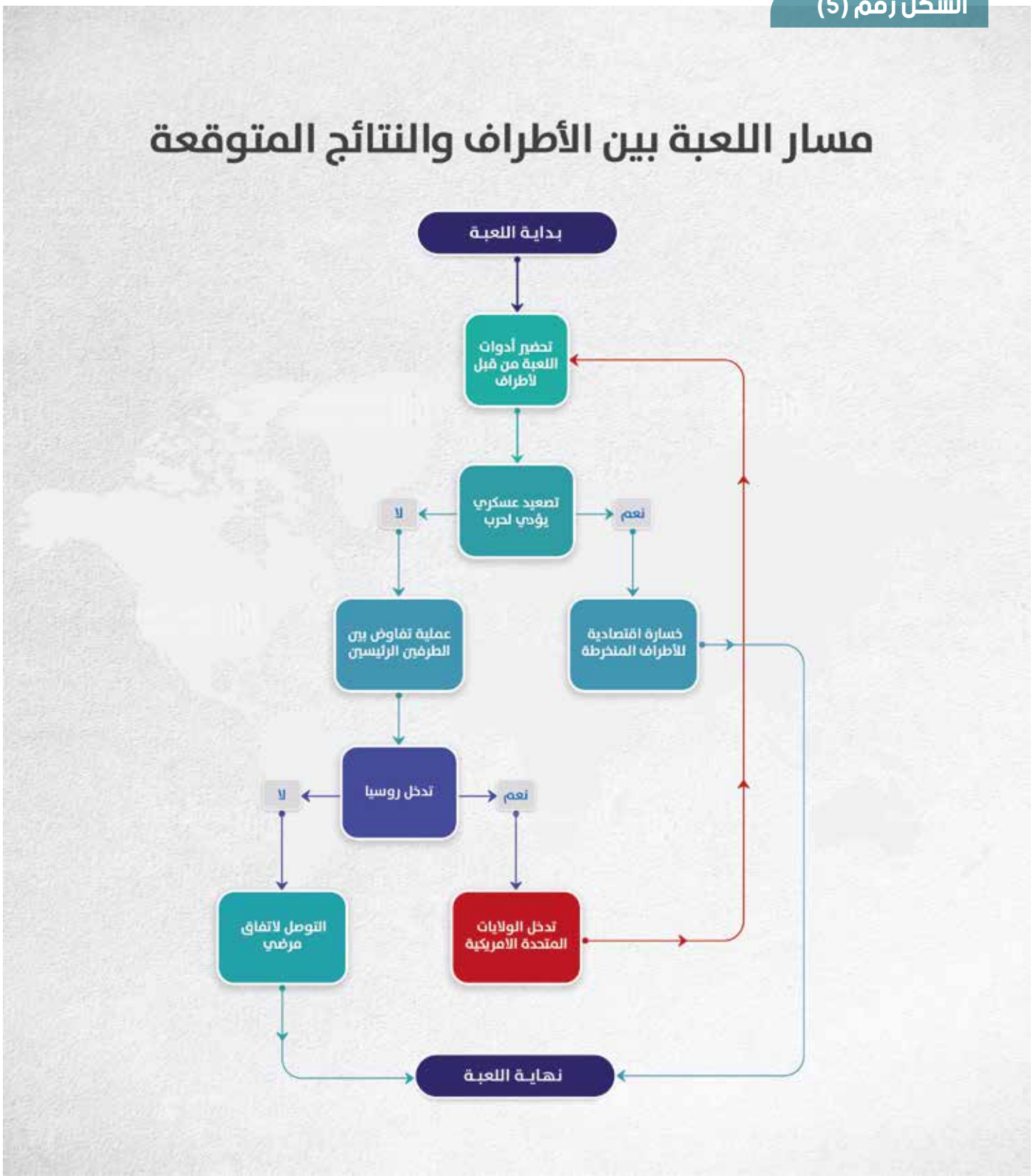

رابعاً: مجموعة الحلول بحَسَب روبنشتاين

على أساس هذا النوع من التفاوض فإن الوقت له أهمية، وهناك عرض واحد يمكن أن يتم تقديمه في كل مرة يقتنع من خلاله الطرف الآخر بأن عليه القبول به لأسباب مختلفة.

لقد قامت كل من إسرائيل ومصر واليونان وقبرص بخطوات استباقية على جميع اللاعبين الآخرين، فمصر ذهبت في تحالف مع كل من إسرائيل واليونان وقبرص وأنشأت اتحاداً عرف بمنتدى غاز شرق المتوسط، وقعت عليه إضافة للدول الأربع المذكورة كل من الأردن وإيطاليا [3] دون إشراك تركيا أو أي من الدول الأخرى المتموضعة في شرق المتوسط.

كما أصدرت مصر مع اليونان وقبرص إعلان القاهرة في الثامن من تشرين الثاني/ أكتوبر 2014 الرافض لتحركات تركيا في المتوسط.[4] كما عززت مصر من موقفها من خلال التقارب مع الاتحاد الأوروبي عبر تفاهُمات عسكرية مع كل من إيطاليا وكذلك فرنسا التي تُعَدّ أبرز المناهضين للموقف التركي.[5] كذلك وقعت مصر فعلياً اتفاقات مع شركات تنقيب أوروبية. وعلى الجانب الآخر، لم تدخل تركيا في اتفاقية أعالي البحار الموقّع عليها قبل وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة، كما أن الأمم المتحدة نشرت اتفاقية الترسيم البحري بين مصر واليونان، وبهذا تعتبر الاتفاقية رسمية وقانونية من وجهة نظر مصر وشركائها.[6]

بناءً على هذا سنجد أن قبول الطرف الثالث المتمثل بدول سورية ولبنان وفلسطين بأي عرض مقدم له سيكون أمراً متوقعاً، فهو يدرك أن مجرد وصول العرض له سيحقق له مكسباً في ظل ظروف صعبة تعاني منها دوله مع مرور الأيام.

ولكن ماذا عن تركيا، هل عليها أن تنتظر، بالتالي، عرض الطرف الأول بناءً على ظروف داخلية أو بسبب عدم قدرتها على تقديم عروض من جانبها؟

يقتضي هذا الحال التوازن الذي يعتقد روبنشتاين أنه سيتحقق بناءً على إدراك تركيا بأنها لن تحصل على أي مكاسب تُذكر في البحر المتوسط، فالوضع الإقليمي والدولي لن يكون في صالحها في عملية التفاوض استناداً إلى إدراك دول تحالف غاز شرق المتوسط لهذه الحقيقة، لذا قد تكون نتيجة التوازن في هذه الحالة هي عدم الحصول على أي مكسب لصالح تركيا، أو القبول بامتياز من نوع ما لكنه امتياز ضئيل للغاية قد يتم إعطاؤه لتركيا داخل المتوسط أو حتى خارجه.

(3) تأسيس أول منظمة دولية للغاز في شرق المتوسط، الشرق الأوسط، 2020/12/23: https://bit.ly/36m6f9R
(4) نص إعلان القاهرة الصادر عن القمة الثلاثية، اليوم السابع، 2014/11/8: https://bit.ly/3AKrcJF
(5) تمصر وفرنسا علاقات عسكرية متطورة ومستمرة، اليوم السابع، 2020/12/7: https://bit.ly/3xsELeU
(6) الأمم المتحدة تنشر اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر واليونان، عرب وعالم، 2020/12/24: https://bit.ly/3qVPFHo

الشكل رقم (6)

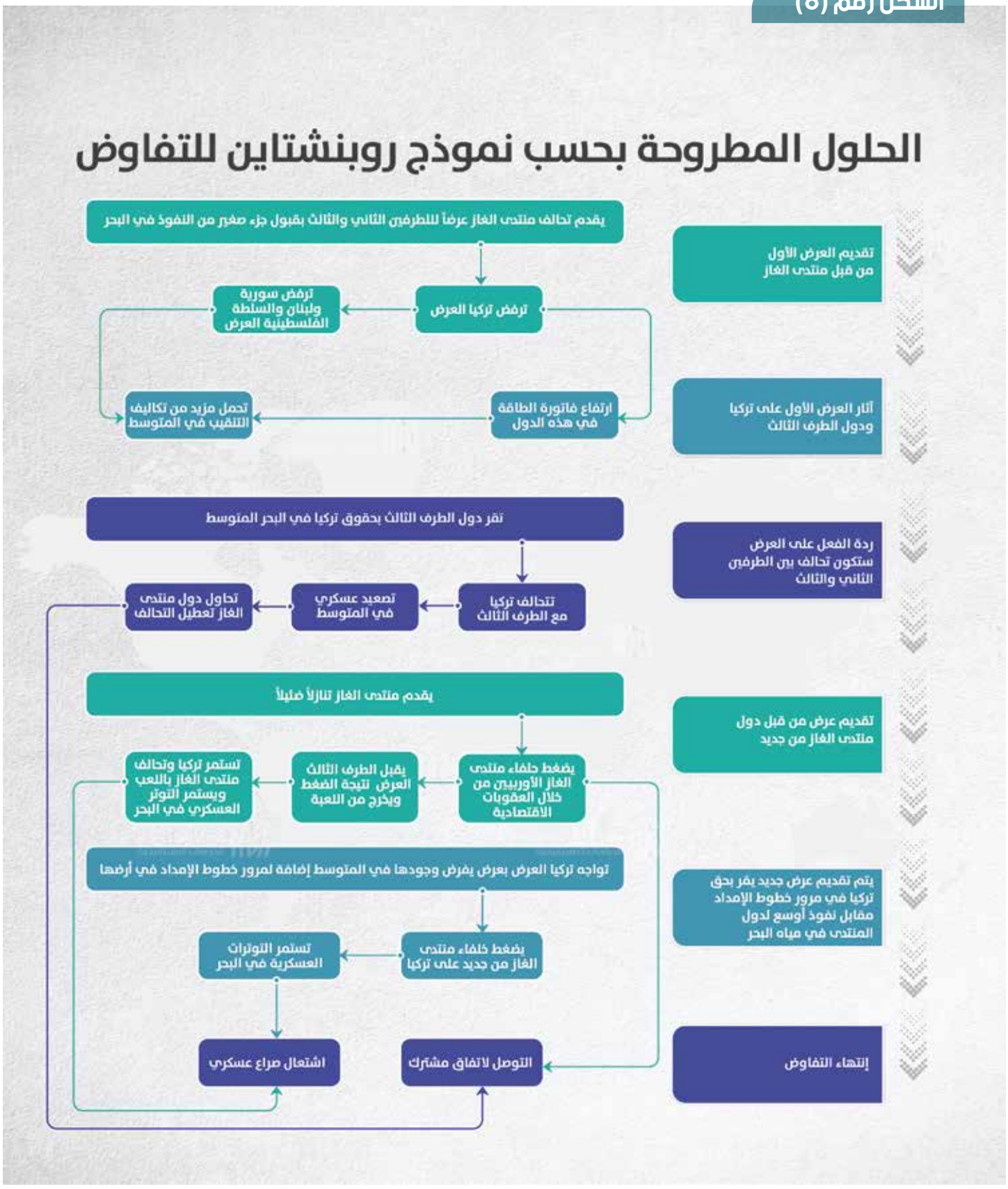
الحلول المطروحة بحسب نموذج روبنشتاين للتفاوض
يقدم تحالف منتدى الغاز عرضاً للطرفين الثاني والثالث بقبول جزء صغير من النفوذ في البحر
تقديم العرض الأول من قبل منتدى الغاز
ترفض تركيا العرض
ترفض سورية ولبنان والسلطة الفلسطينية العرض
ارتفاع فاتورة الطاقة في هذه الدول
تحمل مزيد من تكاليف التنقيب في المتوسط
آثار العرض الأول على تركيا ودول الطرف الثالث
تقر دول الطرف الثالث بحقوق تركيا في البحر المتوسط
تتحالف تركيا مع الطرف الثالث
تصعيد عسكري في المتوسط
تحاول دول منتدى الغاز تعطيل التحالف
ردة الفعل على العرض ستكون تحالف بين الطرفين الثاني والثالث
يقدم منتدى الغاز تنازلاً ضئيلاً
يضغط حلفاء منتدى الغاز الأوربيين من خلال العقوبات الاقتصادية
يقبل الطرف الثالث العرض نتيجة الضغط ويخرج من اللعبة
تستمر تركيا وتحالف منتدى الغاز باللعب ويستمر التوتر العسكري في البحر
تقديم عرض من قبل دول منتدى الغاز من جديد
تواجه تركيا العرض بعرض يفرض وجودها في المتوسط إضافة لمرور خطوط الإمداد في أرضها
يضغط حلفاء منتدى الغاز من جديد على تركيا
تستمر التوترات العسكرية في البحر
اشتعال صراع عسكري
التوصل لاتفاق مشترك
يتم تقديم عرض جديد يقر بحق تركيا في مرور خطوط الإمداد مقابل نفوذ أوسع لدول المنتدى في مياه البحر
إنتهاء التفاوض

خامساً: مُفارَقة كوندريسيه والحلول الممكنة

كان كوندريسيه ثوريّاً فرنسيّاً اكتشف بعض الملاحظات المهمة في نظام التصويت واحتمالاته، وبموجب رؤيته التي وضعها فإننا نستطيع أن نطرح السؤال الآتي: ماذا لو نجحت تركيا في جذب أحد الأعضاء في حلف منتدى الغاز إلى صفها مستعينة بمفاوضات ثنائية معها تضمن لهذا العضو حقوقاً أكبر من تلك التي تضمنها له بقية الأطراف؟
قد ينطبق الأمر بشكل كبير على مصر، حيث إن لديها مشاكل مع بقية الأطراف في حلفها يمكن لتركيا أن تعول عليها حيث يمكن أن تعطي مصر مكاسب أكبر من تلك التي أعطتها إياها كل من إسرائيل وقبرص واليونان.

وبموجب هذه المفارقة/ التفاوض يمكن أن تعطي تركيا لمصر نفوذاً أكبر في ليبيا على سبيل المثال سواء في البر أو البحر، كما يمكن لتركيا مساندة مصر في تصوُّرها حول شكل الحدود البحرية مع كل من اليونان وقبرص وإسرائيل مقابل حصول أنقرة على حصة من الغاز تضمن لها وفرة في موارد الطاقة وتعزز نفوذها في المتوسط، كما يمكن أن تقدم تركيا لمصر تعاوُناً في ملف المياه ذي الأولوية المصرية حالياً.

فقد طرحت تركيا نفسها كوسيط بين كل من إثيوبيا ومصر على أساس امتلاكها لخبرات تقنية وعلاقات جيدة مع أديس أبابا تساعد في حل المشكلة، بحيث يمكن أن تحقق اختراقاً من نوع ما لصالح مصر، ورغم أن فرص الوساطة تضاءلت مؤخراً خاصة بعد قرار مجلس الأمن الذي يقضي بإعادة المفاوضات إلى إطار إفريقي إقليمي، إلا أنه لا يعول على نجاح الاتحاد الإفريقي بالمهمة، مما يستدعي دوراً لدول أخرى.

إذن، نجاح تركيا في أن تسحب مصر من التحالف هو احتمال وارد وممكن رغم صعوبته وانطوائه على مخاطر محتملة على مصر تتمثل بخسارتها لدعم أوروبي محتمل وخسارة لزبائن محتملين إضافة إلى الشراكات المصرية الأوروبية في مجال الطاقة. على أساس هذا الاحتمال إذا ما حصل فسيكون لكل من تركيا ومصر نفوذ أوسع في المتوسط على حساب بقية الأطراف.

سادساً: قيمة شابلي والحلول الممكنة

تحدد قيمة شابلي تنبؤاً مميزاً لنتيجة اللعبة التعاونية، وتنطلق فكرته في دراسة قيمة الائتلاف من الناحية النقدية، أي أكبر عدد من الدولارات يمكن أن يكون متاحاً للقسمة بين أفراد الائتلاف.

وتستخدم قيمة شابلي في ألعاب حساب التكاليف مثل مشروع طريق سريع يمتد بين عدد من الدول أو التعاون في إنشاء قناة بحرية وما إلى ذلك.

وتعكس قيمة شابلي عملياً احتمالية انخراط تركيا في الائتلاف المكوّن بين الدول في حلف منتدى غاز شرق المتوسط مقابل حصولها على حصة معينة من الغاز أو خطوط الإمداد في شرق المتوسط على أساس تحملها لتكلفة كبيرة من نوع ما، وتقوم فكرة قيمة شابلي على أساس أن بقية الدول لا ترغب بتحمل كُلَف كبيرة مقابل مد أنابيب الطاقة للاتحاد الأوروبي أو التنقيب في حقول معينة، لذا يمكن لتركيا تحمل هذه الكلفة أو جزء منها ما يخفف الحمل على بقية الدول مقابل مشاركة في النفوذ ضِمن المناطق المُتنازَع عليها وبذلك يضمن الجميع حصصاً مُرْضية.

وهو احتمال مرجّح للتعاون في مجال الإمداد، حيث إن قيمة شابلي غالباً ما تقوم على أساس أن هذا النوع من التوافق من أطراف التفاوض محكوم بوجود تكاليف مرتفعة يجب أن يتم تقاسُمها بين الأطراف، ويمكن أن تنطبق على تكاليف النقل والإمداد للأنابيب نحو دول الاتحاد الأوروبي، حيث ستتمثل مصلحة بقية الدول في إشراك تركيا بمرور الخط عَبْرها من باب تقليل التكاليف المتعلقة بالإنشاء والتطوير والكلف الأمنية وكلف الصيانة في وقت لاحق.

خُلاصة

يتمثل الخلاف بين الدول المتمركزة عند أطراف البحر المتوسط بشكل رئيسي في أن الحدود البحرية ليست مرسمة قانونيّاً، وقد جرى -ولا يزال يجري- عدد من الجولات التفاوضية بين مجموعة من الدول التي تحاول التفاهم من أجل تعظيم مكاسبها في قضية الموارد الموجودة في المتوسط. فنجد أن الدول في حوض شرق المتوسط انقسمت إلى ثلاثة أطراف، طرف منتدى غاز شرق المتوسط وهو تحالف إسرائيل ومصر واليونان وقبرص الذي سعى لإجراء تفاهُمات بينية مستفيداً من الظروف الإقليمية والتطور التقني، وبدأ فعلياً باستثمار ما تم اكتشافه وإن كان على حساب بقية الأطراف، وطرف لا يزال يعمل على تثبيت حقوقه والتنقيب في منطقة نفوذه الاقتصادية متمثلاً بتركيا وقبرص التركية بالتوافق مع ليبيا، وطرف ثالث لم تسمح له ظروفه الداخلية بالالتفات لهذه الموارد متمثلاً بسورية وفلسطين ولبنان، وتدعم كل طرف من هذه الأطراف الثلاثة قوى دولية ذات مصالح مع هذه الأطراف.

هكذا يتركز الصراع الرئيسي في شرق المتوسط بين الطرفين الرئيسيين المتمثلين بمنتدى غاز شرق المتوسط من جهة وتركيا وحلفائها من جهة أخرى. وفي إطار دراسة المصالح التي يدافع عنها كل طرف من الأطراف في ظل لعبة الحسابات والمصالح فإن خيارات الفاعلين تتحسن وتُعتبر أفضل من خيارات التوجه نحو الصراع المسلح أو الاقتراب منه، حيث تُمثّل الحرب خياراً صفرياً لكِلا الطرفين أو أحدهما مع تعطُّل الإنتاج والتسبب بخسارات اقتصادية كبيرة، وهكذا سيكون الانخراط في عملية تفاوُض أفضل لجميع الأطراف.

تتمثل مجموعة الحلول الممكنة من خلال القبول باللعبة من قِبل جميع الأطراف وبناءً على الظروف الأولية للعبة يتوقع أن توافق الأطراف المُهمّشة مثل سورية ولبنان وفلسطين على العروض المقدّمة بما يضمن الحد الأدنى من مصالحها. وبناءً عليه ستقبل تركيا بالعروض المقدّمة لها لتحقق مساحة صغيرة من النفوذ في المتوسط، وتكتفي بمرور أنابيب الغاز المُنتَج من البحر عَبْر أراضيها، إلا في حال استطاعت جذب أحد أطراف المحور الأول كمصر مثلاً إلى جانبها وأعطتها شروطاً أفضل من تلك التي حققتها في محورها، وهو ما يبدو أن تركيا تعمل عليه حالياً لتشكيل محورٍ جديدٍ ذي نفوذ أكبر من بقية الأطراف في شرق المتوسط.

وفي حال ترجيح المصلحة الاقتصادية البحتة لمُجمَل الأطراف فإن خط الغاز المُنتَج من المتوسط يُتوقع أن يتم تقاسُم كلفة إمداده بين جميع الأطراف، بما فيها تركيا بما يحقق نقاط التقاء جديدة بين طرفَي اللعبة الرئيسيين ويقلل من احتمالية الصراع ويضمن تقاسُم النفوذ.

أبعاد
للدراسات الإستراتيجية

\DimensionsCTR

\dimensionscenter

\DimensionsCTR

\dimensionscenter

info@dimensionscenter.net